

زبدة الأصول

[136] الفاسق الذى هو طلب الوضوح والظهور اعم من تبين الرواية وتبين حال الراوى، واحراز وثاقته نوع من التبين، فيكون العمل بالموثق عملا بالمبين الواضح، ويؤكد به بناء العقلاء هذا بناءا على اطلاق الفاسق على غير الامامي العامل بوظائف ما تدين به، والا كما عن الشيخ البهائي في زبدة الاصول حيث التزم باطلاق العادل عليه فالامر في غاية الوضوح. واما الحسن فان كان المدح المذكور للراوى موجبا للاطمينان والوثوق بكونه متحرزا عن الكذب، فحكمه حكم الموثق طابق النعل والا فلا تدل الاية الشريفة لا بمفهومها، ولا بمنطوقها على حجته. التنبيه الثالث وقد اورد على حجة خبر الواحد بايرادين، احدهما: انه لو كان حجة، كان خبر السيد بالاجماع على عدم حجة خبر الواحد حجة، فيلزم عدم حجة غيره. وفيه اولا: انه قد عرفت اختصاص حجة الخبر الواحد بالاخبار عن حس، ولا تشمل الاخبار عن الحدس كما في نقل الاجماع. وثانيا: انه معارض بخبر الشيخ المدعى للاجماع على حجة الخبر الواحد. وثالثا: انه لا يمكن شمول الدليل لخبر السيد لانه يلزم ان لا يكون حجة لكونه خيرا، فيلزم من حجة خبر السيد عدم حجته، وما يلزم من وجوده عدمه محال. وبهذا البيان يظهر اندفاع ما قيل في تقريب الاشكال انه من حجة المفهوم، في الاية الشريفة، ودلالاتها على حجة الخبر الواحد بما انه يلزم عدمها، فتكون محالا: إذ لازم حجة الخبر الواحد حجة خبر السيد، ولازمه عدم حجة الخبر الواحد، وما يلزم من وجوده عدمه محال، فحجة الخبر الواحد محال. وجه الاندفاع ان المحال لا يترتب على حجة الخبر الواحد، بل انما يترتب على شمول الدليل لخبر السيد (ره) وحيث ان الضرورات تتقدر بقدرها، فيقتصر في رفع اليد عن الدليل بمقدار يترتب عليه المحال، وهو شمول دليل الحجة واطلاقه لخبر السيد،
